الأمم المتحدة

**EP** 

Distr. GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/93/101 30 November 2023

ARABIC

**ORIGINAL: ENGLISH** 





اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال الاجتماع الثالث والتسعون مونتريال، 15-19 ديسمبر/كانون الأول 2023 المادة 11 من جدول الأعمال المؤقت<sup>1</sup>

## استعراض نظام التكاليف الإدارية للصندوق المتعدد الأطراف (المقرران 74/88(ج) و67/91(ب))

#### مقدمة

1. قررت اللجنة التنفيذية في الاجتماع الثامن والثمانين أن تطلب من الأمانة أن تقدم، في الاجتماع الأخير لعام 2023، تحليلاً لنظام التكاليف الإدارية وتمويل الوحدات الأساسية، مع أخذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة التنفيذية في عين الاعتبار، بما في ذلك القرارات التي تم تناولها قبل الاجتماع الأخير لعام 2023، والتي ستقرر اللجنة بالاستناد إليها ما إذا كان ينبغي استمرار العمل لفترة الثلاث سنوات 2021-2023 بنظام التكاليف الإدارية للصندوق المتعدد الأطراف أيضاً لفترة السنوات الثلاث 2024-2026 (المقرر 74/88)).

2. اتخذت اللجنة التنفيذية، منذ الاجتماع التاسع والثمانين، مقررات بشأن مستويات التمويل لمشاريع التعزيز المؤسسي (المقرر 63/91)، ومستوى وطرق تمويل التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد (المقرر 37/92)، وسبل تفعيل الفقرة 16 من المقرر 2/28 والفقرة 2 من المقرر 5/30 للأطراف (المقرر 6/89)، ونافذة تمويل لتزويد البلدان العاملة بموجب المادة 5 بالمساعدة لإعداد قوائم جرد مخزونات المواد الخاضعة للرقابة المستخدمة أو غير المرغوب فيها، وخطة لجمع هذه المواد ونقلها والتخلص منها (المقرر 66/91) ومشاريع تجريبية للحفاظ على و/أو تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في التقنيات والمعدات البديلة في سياق التخفيض التدريجي للحفاظ على و/أو تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المشاريع التجريبية (المقرر 5/91). وعلاوة على ذلك، هناك قضايا سياساتية أخرى قيد النقاش مثل مشروع المبادئ التوجيهية لتمويل التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، بما في ذلك النظر في تفعيل الفقرة 24 من المقرر 2/28، والجوانب المتعلقة بقطاع التركيب والتجميع في الموقع وقضايا أخرى (مثل الإطار التشغيلي لصيانة و/أو تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في قطاعي التصنيع والتجميع في الموقع وقضايا أخرى (مثل الإطار التشغيلي لصيانة و/أو تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في قطاعي التصنيع

1 الوثيقة: 1/UNEP/OzL.Pro/ExCom/93.

والخدمات (المقرر 38/92)). وقد يكون لهذه المقررات تأثير مباشر على مستويات التكاليف الإدارية التي تكتسبها الوكالات في المشاريع المعتمدة، والتي ستؤثر بدورها على تخطيط الاحتياجات التنظيمية والتشغيلية للوكالات.

3. تم الاتفاق، خلال الاجتماع الخامس والثلاثين للأطراف $^2$ ، على مستوى تجديد الموارد لفترة السنوات الثلاث 2024-2026 بمبلغ قدره 965 مليون دو لار أمريكي (المقرر 1/35). وسيكون لذلك تأثير على خطط الأعمال المستقبلية للوكالات ومستويات تكاليف الدعم الإدارى المقابلة لها.

## 4. وبغية إعداد هذه الوثيقة، قامت الأمانة بتحليل الوثائق التالية:

- (أ) خطة الأعمال المجمعة للصندوق المتعدد الأطراف للفترة 2024-32026، المقرر تقديمها في الاجتماع الثالث والتسعين، لتقييم إجمالي تكاليف دعم الوكالات المتاحة للوكالات المنفذة لعملياتها خلال هذه الفترة، مع الأخذ في عين الاعتبار أن الوكالات قدمت خطط أعمالها للصندوق المتعدد الأطراف للفترة 2024-2026 قبل المقرر 1/35 بشأن مستوى تجديد الموارد لفترة الثلاث سنوات 2026-2024؛
- (ب) ميزانية برنامج المساعدة على الامتثال التابع لليونيب، وميزانيات الوحدات الأساسية لليوننديي واليونيدو والبنك الدولي للأعوام 2021 و 2022 و 42023؛
- (ج) التحليل الخاص بقدرة مؤسسات الصندوق المتعدد الأطراف على معالجة التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون والذي تم إجراؤه بالفعل وتم تقديمه في الاجتماع الحادي والتسعين<sup>5</sup>. وبعد المناقشات الدائرة حول ما ورد آنفاً، طلبت اللجنة التنفيذية من الأمانة مواصلة النقاشات مع الوكالات المنفذة بشأن وجهات نظرها حول الموارد الإضافية اللازمة على أساس الزيادة المتوقعة في عبء العمل المرتبط بالتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون والنظر فيها لدى استعراضها لنظام التكاليف الإدارية للصندوق المتعدد الأطراف، المقرر تقديمه إلى الاجتماع الثالث والتسعين (المقرر 1976(ب)).

5. أجرت الأمانة مناقشات مع كل من الوكالات المنفذة بشأن الآثار المترتبة على نظام التكاليف الإدارية في فترة الثلاث سنوات 2024-2026 وطلبت أيضاً معلومات من خلال استبيان حول الطريقة الحالية التي تتم بها إدارة دعم نظام التكاليف الإدارية، فضلاً عن تأثير المشاريع الإضافية المتوقع أن يتم تقديمها خلال فترة الثلاث سنوات المقبلة، واحتياجات الدعم الإضافية للبلدان مع الأخذ في عين الاعتبار أن هناك تحديات تواجهها بعض البلدان في تنفيذ أنشطة متعددة (مثل خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وخطط تنفيذ كيغالي للمواد الهيدروفلوروكربونية، والمشاريع ذات الصلة بكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة مخزونات المواد المستنفذة للأوزون والمواد الهيدروفلوروكربونية غير المرغوب فيها) واحتياجات القدرات الفنية للوكالات لتقديم المساعدة للدول ذات الاستهلاك المنخفض.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> نيروبي، 23-27 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

<sup>3</sup> الوثيقة: 3/UNEP/OzL.Pro/ExCom/93.

<sup>4</sup> سيتم النظر في ميزانية برنامج المساعدة على الامتثال التابع لليونيب لعام 2024 (UNEP/OzL.Pro/ExCom/93/94) وتكاليف الوحدة الأساسية لعام 2024 لليوننديبي واليونيدو والبنك الدولي (UNEP/OzL.Pro/ExCom/93/95) خلال الاجتماع الثالث والتسعين.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> الوثيقة: 5 UNEP/OzL.Pro/ExCom/91.

## نظرة عامة على نظام التكاليف الإدارية للصندوق المتعدد الأطراف

6. منذ إنشاء الصندوق المتعدد الأطراف، كانت معدلات تكاليف دعم البرامج، التي يتم احتسابها كنسبة من الموافقات على تمويل المشاريع لكل ثلاث سنوات، بشكل عام نحو أقل من نسبة 13 في المئة<sup>6</sup>، على النحو المبين في الجدول 1.

الجدول 1. النسبة المئوية للتكاليف الإدارية التي دفعها الصندوق المتعدد الأطراف لكل فترة ثلاث سنوات اعتباراً من عام 71991

المجموع	-2024	-2021	-2018	-2015	-2012	-2009	-2006	-2003	-2000	-1991	التفاصيل
	**2026	*2023	2020	2017	2014	2011	2008	2005	2002	1999	
9.9	11.4	11.8	11.5	11.8	11.7	12.3	12.4	10.7	11.4	2.8	الثنائية
13.7	11.0	15.2	14.7	12.8	13.9	14.0	18.3	13.2	12.9	12.9	اليوئنديبي
8.1	8.8	7.5	7.6	7.6	7.0	7.6	7.9	7.3	9.7	13.0	اليونيب
13.1	10.1	13.4	15.2	13.9	13.8	11.8	14.4	11.7	13.4	12.8	اليونيدو
10.8	12.7	17.1	20.1	12.7	11.0	13.4	10.2	9.9	10.0	8.6	البنك الدولي
9.0	9.0										التحقق من إدارة إزالة المواد
											الهدروكلوروفلوروكربونية
11.8	12.1	12.9	13.8	12.2	12.1	12.1	12.1	10.8	11.6	10.7	المجموع

<sup>\*</sup> بناءً على الموافقات الفعلية من الاجتماع السابع والثمانين إلى الاجتماع الثاني والتسعين والمقتر حات المقدمة إلى الاجتماع الثالث والتسعين \*\*بناءً على خطة الأعمال المجمعة للصندوق المتعدد الأطراف للفترة 2024-2026 (انظر الفقرة 4/أ) أعلاه).

7. في فترات معينة وفيما يتعلق بوكالات منفذة محددة، كانت تكاليف دعم البرامج أعلى من 13 في المئة بسبب الخفاض الموافقات على تمويل المشاريع مما أدى إلى زيادة متناسبة مقابلة في ميزانيات الوحدات الأساسية لتلك السنوات. وخلال فترة الثلاث سنوات 2021-2023، كانت البلدان في جميع أنحاء العالم في طور التعافي من جائحة كوفيد-19. وفي حين أن الوكالات المنفذة، بالتنسيق الوثيق مع النظراء الوطنيين، عكفت على دعم تنفيذ المشاريع من خلال آليات مختلفة (على سبيل المثال، أنشطة التدريب عبر الإنترنت، واستعراض المشاريع عبر الإنترنت ومراقبة التنفيذ)، فقد كانت وتيرة تنفيذ الأنشطة، وبالتالي الموافقة على شرائح المشاريع المستقبلية دون المستويات المتوقعة. وفي بعض الحالات، تأخرت المشاريع الاستثمارية التي تضمنت تركيب وتشغيل معدات لتصنيع المنتجات باستخدام البدائل بسبب القيود المتعلقة بقضايا السفر وسلسلة التوريد. وفيما يتعلق بالتكاليف الإدارية التي تحصل عليها الوكالات، أدى ذلك إلى انخفاض مستويات تكاليف الدعم الإداري للوكالات على الرغم من أن تمويل الوحدات الأساسية كان متاحاً عند المستويات المعمول بها.

## تحليل خطة الأعمال لفترة الثلاث سنوات 2024-2026

8. يعرض الجدول 2 الاتجاهات في تكاليف التمويل والدعم الموافق عليها على مدى فترتي الثلاث سنوات الأخيرتين وتكاليف التمويل والدعم المتوقع في فترة الثلاث سنوات 2024-2026.

<sup>6</sup> طلب المقرر 4/8 الصادر عن الاجتماع الثامن للأطراف (ديسمبر/كانون الأول 1996) من بين جملة أمور أخرى، من اللجنة التنفيذية أن تعمل، على مدى السنوات الثلاث القادمة، على تحقيق هدف تخفيض تكاليف دعم الوكالات من مستواها الحالي البالغ 13 في المئة إلى ما دون 10 في المئة في المنوسط لتوفير المزيد من الأموال للأنشطة الأخرى. وقد قرر الاجتماع الخامس والعشرون للجنة التنفيذية: (أ) تأجيل مواصلة النظر في الموضوع (التكاليف الإدارية للوكالات المنفذة) إلى اجتماعه السادس والعشرين؛ (ب) أن يطلب من الوكالات المنفذة أن تأخذ في الاعتبار الاقتراحات المقدمة والأراء التي تم التعبير عنها أثناء المناقشة لدى إحداد خطط أعمالها لعملها 499، بغية بلوغ هدف خص تكاليف دعم الوكالات من مستواها الحالي البالغ 13 في المئة إلى المؤدنة الم

متوسط يقل عن 10 في المئة لتوفير المزيد من الأموال للأنشطة الأخرى (المقرر 54/25). وقرر الاجتماع التاسع والعشرون للجنة التنفيذية أن يتم تحديد مستوى تكاليف الدعم الإداري للمشاريع بأثر رجعي بنسبة 6 في المئة (المقرر 72/29).

<sup>7</sup> تم تقديم تحليل مماثل في الوثيقة المتعلقة باستعراض نظام التكاليف الإدارية لفترة الثلاث سنوات 2017-2015 (UNEP/OzL.Pro/ExCom/73/51). وتُعزى الفروق الطفيفة في بعض الأرقام الواردة في الجدول 1 إلى المشاريع التي تم إغلاقها وإعادة أرصدتها إلى الصندوق، أو المشاريع التي تم تحويلها إلى وكالات أخرى.

الجدول 2. التكاليف الإدارية التي دفعها الصندوق لفترتي الثلاث سنوات 2018-2020 و2021-2023، والتكاليف المتوقعة لفترة الثلاث سنوات 2024-2026 (دولار أمريكي)

					رود در وي	, = = = =		-	•
	***2026-202	24		**2023–202	21	*2020–2018			
نسبة تكاليف الدعم (%)	تكاليف الدعم	التمويل	نسبة تكاليف الدعم (%)	تكاليف الدعم	التمويل	نسبة تكاليف الدعم (%)	تكاليف الدعم	التمويل	الوكالة
11.4	1,496,409	13,101,364	11.8	1,566,928	13,241,490	11.5	1,480,854	12,871,576	الثنائية
13.1	14,175,832	107,868,106	15.2	11,958,184	78,773,213	14.7	11,995,572	81,607,270	اليوئنديبي
8.0	8,238,143	103,012,835	7.5	5,667,962	75,669,166	7.6	4,259,457	55,861,709	اليونيب
13.3	13,519,288	101,900,867	13.4	12,351,350	91,911,807	15.2	10,220,280	67,120,281	اليونيدو
15.1	9,904,363	65,447,883	17.1	8,302,659	48,475,987	20.1	6,343,384	31,485,241	البنك الدولي
12.1	47,334,035	391,331,056	12.9	39,847,083	308,071,663	13.8	34,299,548	248,946,077	المجموع

خلال فترة الثلاث سنوات 2028-2020، حدث انخفاض في تمويل المشاريع مقارنة بفترة الثلاث سنوات السابقة. واعتباراً من عام 2020، أدت القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 إلى تأخيرات في تنفيذ المشروع، مما أثر على تقديم طلبات شرائح تمويل خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وبالنسبة لفترة الثلاث سنوات 2023-2021، كانت البلدان في جميع أنحاء العالم في طور التعافي البطيء من الوباء.

بالنسبة لفترة الثلاث سنوات 2024-2026، واستناداً إلى خطة الأعمال المنقحة للأعوام 2024-82026، يُقدر .10 التمويل الإجمالي للمشاريع والأنشطة وما يرتبط بها من تكاليف المشروعات بمبلغ قدره 391.33 مليون دولار أمريكي و 47.33 مليون دولار أمريكي، على التوالي<sup>9</sup>. ومن المتوقع أن ترتفع هذه القيم مع توقع زيادة في عدد طلبات التقديم المخطط لها في ضوء مستوى تجديد قياسي قدره 965 مليون دولار أمريكي لفترة الثلاث سنوات؛ وعند الاتفاق على المبادئ التوجيهية لتمويل تكاليف التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون في القطاعات الغير متصلة بالخدمية وفي مجالات السياسات الجديدة مثل كفاءة استخدام الطاقة الموضوعة حالياً قيد النظر؛ أيضاً يؤخذ في عين الاعتبار أن بعض البلدان التي صادقت مؤخراً على تعديل كيغالي وبعض البلدان الأخرى ذات الاستهلاك العالى للهيدر وفلور وكربون، لم تقم بعد بإدراج مشاريع خطط تنفيذ كيغالى الخاصة بها في خطة العمل للأعوام 2024-2026 ولكنها ستكون جاهزة قر بياً للقيام بذلك.

ومع الزيادة المتوقعة في تمويل أنشطة المشروعات الجديدة، ستزداد تكاليف دعم البرامج المعتمدة للوكالات. وقد حللت الأمانة سيناريو من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في تمويل الأنشطة الجديدة بمستوى أعلى بنسبة 50 في المئة عما هو معروض في خطة الأعمال المنقحة؛ وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في تكاليف دعم المشروعات قدرها 6.03 مليون دولار أمريكي مقارنة بتكاليف دعم البرامج في خطة الأعمال المنقحة للأعوام 2024-2026. وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذه الأرباح مر هونٌ بتحقيق مستويات أعلى من طلبات تقديم المشاريع والموافقات عليها.

<sup>\*</sup> النمويل الفعلي \*\* النمويل الفعلي عامي 2021 و النمويل المقدر لعام 2023 \*\* النمويل المقدر لعام 2023

<sup>\*\*\*</sup> على النحو الموضح في الفقرة 4(أ) أعلاه

 $<sup>^{8}</sup>$  في سياق خطة العمل المجمعة للصندوق المتعدد الأطراف للفترة  $^{2024}$ 2024 (UNEP/OzL.Pro/ExCom/93/25).

<sup>9</sup> الوثيقة: 93/25 UNEP/OzL.Pro/ExCom/93.

# التحليل المتعلق بقدرة مؤسسات الصندوق المتعدد الأطراف على معالجة التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون التحليل المقدم إلى الاجتماع الحادى والتسعين

12. في اجتماعها الحادي والتسعين، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/67 بشأن التحليل المتعلق بقدرة مؤسسات الصندوق المتعدد الأطراف على معالجة التخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون.

13. وقد تم تسليط الضوء على النقاط التالية في الوثيقة في سياق قدرات مؤسسات الصندوق المتعدد الأطراف:

- (أ) الحاجة إلى بناء القدرات الداخلية والدعم المتخصص في العديد من المجالات ذات الصلة بالتخفيض التدريجي للهيدروفلوروكربون والمجالات الناشئة (أي القوانين الجمركية، والإبلاغ عن البيانات، وممارسات الخدمة الجيدة في التعامل مع غازات التبريد القابلة للاشتعال، وأنظمة الرصد المناسبة لتشمل المواد الهيدروفلوروكربونية، وجوانب كفاءة استخدام الطاقة، والتخلص من المواد الخاضعة للرقابة غير المستخدمة). وفي الوقت نفسه، يتطلب وضع حلول للتحديات الجديدة أيضاً وإجراء مناقشات ومشاورات تفصيلية مع أصحاب المصلحة، الأمر الذي يتطلب المزيد من وقت الموظفين؛
- (ب) الحاجة إلى ربط عمل وحدات بروتوكول مونتريال التابعة للوكالات المنفذة بشكل متزايد بجدول أعمال المناخ مما يستوجب تنسيقاً أوثق لعمل وحدات بروتوكول مونتريال مع أولئك الذين يتعاملون مع المسائل المتعلقة بالمناخ واتفاق باريس، وبناء أوجه التآزر والعمل بالتعاون مع المجالات ذات الصلة داخل منظماتهم، أي في مجالات التبريد المستدام، والنقل، والزراعة، ومصايد الأسماك، والطاقة، والمناخ، وما إلى ذلك؛ و
- (ج) الدعم الفني لمساعدة البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق إزالة المواد الهيدروفلوروكربونية، وبدء خطط تنفيذ كيغالي وتنفيذ أنشطة أخرى (على سبيل المثال، المشاريع المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة عملاً بالمقرر 6/89، وإعداد قوائم جرد لمخزونات المواد الخاضعة للرقابة المستخدمة أو غير المرغوب فيها). وثمة حاجة إلى إيجاد سبل، ولاسيما خلال السنوات الست إلى السبع المقبلة، لتعزيز الدعم الذي تقدمه الوكالات في تنفيذ المشاريع لهذه البلدان. كما يظل هناك ايضاً تحدٍ قائم متمثل في أن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ينطوي على تكاليف معاملات عالية 10 للعديد من الوكالات.

14. ذكرت الوكالات، خلال المشاورات بشأن الأنشطة التي تضطلع بها لتعزيز قدراتها، أنها تعالج بعض هذه الثغرات من خلال ما يلي:

(أ) التغيير في آليات التسليم والتنفيذ: تعمل الوكالات المنفذة على تحسين كفاءة عملياتها وإجراءاتها وآليات التنفيذ بهدف تحسين الفعالية من حيث التكلفة، والحد من العقبات البير وقراطية، وتبسيط العمليات والإجراءات، مثل دمج التحويلات المالية المتعددة في اتفاقية شاملة بدلاً من توقيع اتفاقيات متعددة.

<sup>10</sup> خلال الاستعراضات السابقة لأنظمة التكاليف الإدارية، تم الإقرار بأن المشروعات الواسعة النطاق، بشكل عام، تنطوي على مستوى أقل من التكاليف الإدارية بسبب وفورات الحجم. وفي المقابل، تنطوي بعض المشاريع، مثل المشاريع غير الاستثمارية، بما في ذلك المشاريع الصغيرة الحجم، ولاسيما في البدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض، على تكاليف إدارية ومعاملات أعلى. وبالتالي، كان من المهم وضع هذه الحقيقة في عين الاعتبار عند تعديل تكاليف دعم البرامج، وذلك لضمان عدم وجود تأثير سلبي على تلك المشاريع/البلدان الأصغر.

وتعمل الوكالات المنفذة أيضاً على تعزيز عمليات شراء المعدات والتسليم من خلال وضع مواصفات منسقة وإبرام اتفاقيات طويلة الأجل مع الموردين، وبالتالي تقليل طلبات الشراء المتعددة، وضمان تسليم المعدات بشكل أسرع، وإنجاز التحويل وأنشطة التدريب في الوقت المناسب؛

(ب) التعاون مع الخبراء الفنيين للتعامل مع المجالات المتخصصة المتعلقة بمشاريع بروتوكول مونتريال: ويجري تعزيز الفِرق الأساسية للوكالات المنفذة من خلال مشاركة الخبراء الموجودين بالفعل في مؤسساتهم عبر التعاون والتآزر مع الوحدات الأخرى في منظماتهم. ورغم اعتباره حلاً مؤقتاً، إلا أنه ساعد الوكالات المنفذة في تلبية حاجتها الحالية للخبرة والقدرات. ومن المتوقع كذلك أن تؤدي المشاركة في الندوات/الاجتماعات الفنية، والتنسيق مع وحداتهم التنظيمية التي تتعامل مع مجالات جديدة أخرى (مثل كفاءة استخدام الطاقة)، على مدى فترة من الزمن، إلى تعزيز قدرات الموظفين والتعاون مع الفرق الأخرى داخل الوكالات.

#### ملاحظات الأمانة بشأن الدعم اللازم للوكالات المنفذة

#### احتياجات فترة الثلاث سنوات المقبلة

15. في فترة الثلاث سنوات المقبلة، سيتعين تخطيط وإعداد وتنفيذ أنشطة المشاريع المتعلقة بخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروفلوروكربونية، وخطط تنفيذ كيغالي، ونوافذ التمويل للمشاريع التجريبية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، والإزالة في البلدان. ويتعين تقييم قدرة البلدان على تنفيذ المشاريع على مستوى وحدة الأوزون الوطنية بعناية، كما يلزم تفعيل عمليات الإدارة ذات الصلة من أجل التنفيذ المتكامل والمجدي من حيث التكلفة. وسينطوي هذا بدوره على متطلبات بناء قدرات الوكالة لتوفير الدعم للبلدان لتنفيذ المشاريع في فترة الثلاث سنوات القادمة.

16. بشكل عام، أعربت الوكالات أيضاً عن أن البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض تواجه تحديات، وأنها تحتاج إلى اهتمام خاص لضمان التنفيذ المنهجي والسلس لمختلف الأنشطة المتعلقة ببروتوكول مونتريال. وفي حين أن وفورات الحجم لتنفيذ المشروعات الأكبر قد توفر أيضاً بعض الموارد للوكالات لدعم البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض (على سبيل المثال، أثناء تنفيذ خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية)، إلا أن الحاجة بارزة إلى دعم أكثر تخصيصاً للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض. وأثناء المشاورات مع الوكالات، تمت الإشارة إلى أنه على الرغم من الدعم المقدم من خلال برنامج المساعدة للامتثال وغيره من الوكالات، فإن البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض لديها موارد بشرية ومؤسسية محدودة، واقتصاداتها صغيرة، والعديد منها نائية جغرافيا، وهي دول "مستوردة للتقنيات" وذات استهلاك كبير في قطاع الخدمات. وتم التأكيد على أهمية توفير الموارد للوكالات لإدارة المشاريع ودعمها الإداري ولتقديم المشورة التقنية والسياساتية.

17. ستحتاج الوكالات إلى تخصيص الموارد للتخطيط للمشاريع وتلبية احتياجات البلدان في إطار قرار تجديد 11 الموارد والتعامل مع الزيادة في الأنشطة في فترة الثلاث سنوات القادمة. وسيشمل ذلك موظفين إضافيين (مثل موظفي إدارة المشروع والخبراء المتخصصين) لتقديم الدعم لتطوير المشروع وتنفيذه وتعزيز قدرات موظفي الوكالات في مختلف الجوانب الفنية والسياساتية والتنفيذية المتعلقة بالمشروع. ومن ناحية أخرى، فإن من شأن الزيادة في تمويل المشاريع المعتمدة لمختلف الأنشطة توفير موارد إضافية ذات صلة بالمشروع (على سبيل المثال، المساعدة الفنية

6

<sup>&</sup>lt;sup>11</sup> المقرر: 1/35

للتنفيذ، والمستشارون الفنيون لأنشطة أحد المشاريع المحددة، والإدارة العامة للمشروع) وتكاليف الدعم الإداري الإضافية المرتبطة بمستوى التمويل المعتمد.

18. وفقاً للمشاورات مع الوكالات وتحليل العوامل المذكورة آنفاً، هناك مجالان ستحتاج فيهما الوكالات المنفذة إلى مزيد من الدعم: (أ) تعزيز قدراتها التقنية لجميع البلدان و(ب) تعزيز الدعم الفني والإداري للمشاريع في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض.

#### تعزيز القدرات الفنية للوكالات

#### الوحدة الأساسية

19. ثمة حاجة إلى موارد لبناء قدرات الوكالات من حيث الموظفين الإضافيين اللازمين لدعم تطوير وتنفيذ المشاريع في فترة الثلاث سنوات القادمة على النحو المبين في الفقرة 17. وبغية القيام بذلك، يُقترح إدراج تمويل إضافي بمبلغ قدره 200,000 دولار أمريكي لكل وكالة سنوياً 12 في تكاليف الوحدة الأساسية، اعتباراً من عام 2024 لفترة الثلاث سنوات 2024-2026، لتعزيز قدرات اليوئنديبي واليونيدو والبنك الدولي على التعامل مع الزيادة في عبء العمل وتمكينهم من دعم البلدان العاملة بموجب المادة 5 طوال دورة المشروع، بدءاً من تطوير المشروع. ومن شأن هذا التمويل الإضافي أن يؤدي إلى تكاليف إضافية تبلغ حوالي 1.8 مليون دولار أمريكي للوحدة الأساسية في فترة الثلاث سنوات 2024-2026.

## تكاليف دعم البرامج للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض

20. فيما يتعلق بتكاليف دعم البرامج، خلال المناقشات مع الوكالات، تم تسليط الضوء على المستويات الأدنى من تكاليف دعم البرامج باعتبار ها تحدياً أمام تقديم المساعدة إلى البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قامت الأمانة بتحليل سيناريو يتناول زيادة في تكاليف دعم البرامج لخطط تنفيذ كيغالي في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض في فترة الثلاث سنوات 2024-2026. ومن شأن هذا أن يترجم، وفقاً للوضع الراهن، إلى زيادة في تكاليف دعم البرامج لليوئنديبي واليونيدو من 7أو 9 في المئة 13 إلى 13 في المئة 14. ويعرض الجدول 3 ملخص هذا التحليل.

الجدول 3. تحليل زيادة تكاليف دعم المشروعات إلى 13 في المئة لخطط تنفيذ كيغالي في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض (دولار أمريكي)

الفرق في تكاليف دعم البرامج مقارنة بخطة الأعمال المنقحة للفترة 2024-2026	تكاليف دعم البرامج (13%)	تكاليف دعم البرامج في خطة الأعمال المنقحة للأعوام 2024-2024	تكاليف المشروع	التفاصيل
87,673	218,296	130,623	1,679,201	اليوئنديبي
284,151	668,202	384,051	5,140,016	اليونيدو
371,824	886,498	514,674	6,819,217	المجموع

## 21. من الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ما يلي:

<sup>12</sup> تم تقدير ها على أساس تكلفة الموظف الفني من المستوى المتوسط.

 $<sup>^{13}</sup>$  يتم في الوقت الراهن تطبيق رسوم الوكالة بنسبة 7 في المئة أو 9 في المئة حسب قيمة المشروع.

المريكي. والمراض أن القيمة الإجمالية للمشروع لا تتجاوز 500,000 دولار أمريكي.

- (أ) ستؤدي الزيادة في تكاليف دعم البرامج إلى 13 في المئة لليوئنديبي واليونيدو إلى زيادة في تكاليف دعم البرامج بمبلغ قدره 87,673 دولار أمريكي و 284,151 دولار أمريكي لليوئنديبي واليونيدو، على التوالى، لفترة الثلاث سنوات 2024-2026؛
- (ب) مع هذه الزيادة، سيكون إجمالي تكاليف دعم البرامج كنسبة مئوية من تكاليف المشروع لفترة الثلاث سنوات هو 12.2 في المئة.
- 22. في حال وافقت اللجنة التنفيذية على هذا النهج، فمن المقترح أن يتم تنقيح تكاليف دعم البرامج للمرحلة الأولى من خطط تنفيذ كيغالى للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض المقدمة إلى الاجتماع الحالى تبعاً لذلك.

#### تأثير الدعم على التكلفة الإدارية الإجمالية للوكالات

23. إن من شأن الزيادة في تمويل الوحدات الأساسية لليوئنديبي، واليونيدو، والبنك الدولي البالغة 200,000 دو لار أمريكي سنوياً، المقترنة بزيادة تكاليف دعم البرامج للوكالات لخطط تنفيذ كيغالي في البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض لتصل إلى 13 في المئة، أن تؤدي إلى زيادة إجمالي تكاليف دعم المشروعات كنسبة مئوية من تكاليف المشروع لفترة الثلاث سنوات بنسبة 12.6 في المئة، استناداً إلى خطط الأعمال المنقحة الحالية لفترة الثلاث سنوات المقترحة في نهاية فترة الثلاث سنوات 2024-2026، بالتوازي مع تقديم تحليل إلى الاجتماع الأخير لعام 2026 حول ما إذا كان ينبغي مواصلة العمل بنظام التكاليف الإدارية للصندوق المتعدد الأطراف لفترة الثلاث سنوات 2024-2026.

## دعم البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض (نظام التكاليف غير الإدارية)

24. تشير الأمانة إلى أن الزيادة في تمويل الوحدات الأساسية و/أو تكاليف دعم البرامج ستؤدي إلى ارتفاع مستويات تكاليف الدعم كنسبة مئوية من إجمالي الموافقات على المشروعات؛ مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تجاوز نسبة تكاليف دعم البرامج لمستوى 13 في المئة. وبغية إتاحة موارد إضافية للدعم الفني ودعم السياسات للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض من خلال الوكالات خلال فترة الثلاث سنوات القادمة على النحو الموضح في الفقرة 16، مع ضمان بقاء تكاليف دعم البرامج في حدود عتبة 13 في المئة، تقترح الأمانة التالي.

25. هنالك 88 بلداً من البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض 15 تتلقى الدعم حالياً من الصندوق المتعدد الأطراف. ومن أجل تلبية احتياجات الدعم الفني والسياساتي لهذه البلدان خلال فترة الثلاث سنوات 2024-2026، يمكن تقديم تمويل لمرة واحدة بمبلغ قدره 7,500 دولار أمريكي لكل وكالة ثنائية ومنفذة، باعتبار ها وكالة رئيسية أو متعاونة، نظير مساعدتها لكل دولة من البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض في تنفيذ خطط تنفيذ كيغالي. وينبغي أن تتبع طلبات التمويل الممارسات المعمول بها، بما في ذلك في تخطيط الأعمال، وإدراجها في إطار التعاون الثنائي أو برامج عمل الوكالات أو تعديلات برنامج العمل. ويتعين الانتهاء من الأنشطة الناتجة عن هذا التمويل في موعد أقصاه 24 شهراً من تاريخ الموافقة. وعندما تقدم الوكالات تقارير ها المرحلية للنظر فيها في عام 2026، ينبغي أن تقدم معلومات بشأن أنشطة الدعم المنفذة حتى الآن وتأثير ها. وبالاستناد إلى تحليل فعالية هذا الدعم التمويلي، يمكن تحديد الدعم المستقبلي للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض.

8

<sup>15</sup> وفقاً لاستهلاك خط الأساس من المواد الهيدر وكلور وفلور وكربونية.

#### التوصية

### 26. قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) أن تحيط علماً باستعراض نظام التكاليف الإدارية للصندوق المتعدد الأطراف (المقرران 74/88(ج) و 67/91(ب))، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/93/101؛

#### (ب) النظر في:

- (1) زيادة تمويل الوحدات الأساسية لليوئنديبي، واليونيدو، والبنك الدولي، بمقدار 200,000 دولار أمريكي لكل منها، لكل سنة من فترة الثلاث سنوات 2024-2026، بهدف تعزيز قدرتها على تقديم الدعم الفني ودعم سياسات البلدان العاملة بموجب المادة 5؛
- (2) أن يستمر العمل بنظام التكاليف الإدارية للصندوق المتعدد الأطراف لفترة الثلاث سنوات 2021-2021 أيضاً لفترة الثلاث سنوات 2024-2026، باستثناء رسوم الوكالة للمرحلة الأولى من خطط تنفيذ كيغالي للمواد الهيدروفلوروكربونية للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض، والتي سيتم تطبيقها اعتباراً من الاجتماع الثالث والتسعين على النحو التالي:
- أ. بنسبة 13 بالمئة على المشاريع التي تصل قيمتها إلى 500,000 دولار أمريكي؛
- ب. بنسبة 13 بالمئة على أول 500,000 دولار أمريكي و 11 في المئة على الرصيد المتبقي بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز قيمتها 500,000 دولار أمريكي؛
- (3) خارج نظام التكاليف الإدارية للصندوق المتعدد الأطراف لفترة الثلاث سنوات 2024-2026، توفير تمويل لمرة واحدة بمبلغ قدره 7,500 دولار أمريكي لكل وكالة ثنائية ومنفذة، باعتبار ها وكالة رئيسية أو متعاونة، لقاء مساعدتها الفنية والسياساتية لكل بلد من البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض في تنفيذ خطط تنفيذ كيغالي الخاصة بها، على أساس ما يلي:
- أ. ينبغي أن تتبع طلبات التمويل الممارسات المعمول بها، بما في ذلك تخطيط الأعمال وإدراجها في إطار التعاون الثنائي أو برامج العمل أو تعديلات برامج العمل للوكالات، كما يجب الانتهاء من الأنشطة الناتجة عن هذا التمويل في موعد أقصاه 24 شهراً من تاريخ الموافقة؛
- ب. أن تقدم الوكالات الثنائية والمنفذة تقارير بشأن أنشطة المساعدة الفنية والسياساتية المقدمة لجميع البلدان وتأثير ها كجزء من سرد التقدم السنوي والتقارير المالية؛ و
- (ج) مراجعة نظام التكاليف الإدارية وميزانية تمويل وحدته الأساسية في الاجتماع الأخير لعام 2026، أي الاجتماع الأخير لفترة الثلاث سنوات 2024-2026، بما في ذلك استعراض تنفيذ الفقرة الفرعية (ب).

9